قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٢١ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والمحضر المشترك المرفق به بشأن منحة قيمتها ٦٠٠ مليون ين يابانى تستخدم لتمويل مشروع زيادة إنتاج القمح فى شرق الدلتا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والمحضر المشترك المرفق به بشأن منحة قيمتها ٦٠٠ مليون ين يابانى تستخدم لتمويل مشروع زيادة إنتاج القمح فى شرق الدلتا، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٤١٤ هـ
(الموافق ٢ سبتمبر سنة ١٩٩٣) .

حسنى مبارك

القاهرة فى ١٠ يونية ١٩٩٣

صـاحب السـعادة

الدكتور / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولى

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ ـ بغرض المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى من خلال مشروع زيادة إنتاج القمح فى وسط الدلتا التابع لوزارة الزراعة، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى ستمائة مليون ين (٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ " المنحة ") .

٢ ـ تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٣١ مارس ١٩٩٤ ، إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان والخدمات المدرجة أدناه :

(ا) ماكينات زراعية ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (ا) أعلاه إلى موانى فى جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى (ا) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول المنشأ المصرح بها غير اليابان .

٤ ـ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة (ويقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند

استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ ـ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلى بـ "العقود التى تم إقرارها") فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ " البنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلق المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها ، ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ ـ (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها .

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة تسهم إسهاما فعالا فى زيادة الإنتاج الغذائى وبالتالى فى استقرار وتنمية الاقتصاد المصرى ، و

(د) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المنحة ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لايعادتصدير المنتجات المشتراةفى نطاق المنحةمن جمهورية مصر العربية .

٧ ــ (١) تودع حكومة جمهورية مصر العربية مبلغـــا بالعملة المصرية يعادل المسحوبات بالين اليابانى المستخدمة فى شراء المنتجات المشار إليها فى (أ) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ فى حساب يفتح باسمها فى البنك المركزى المصرى ، ويتم الإيداع خلال فترة أربع سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز التنفيذ ، مالم تتفق السلطات المعنية بالحكومتين على خلاف ذلك .

(٢) تستخدم العملة المودعة وفق ذلك فى أغراض التنمية الزراعية والغابات و/أو مصايد الأسماك بما فى ذلك زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المعنيـــة فى الحكومتين بشأن استخدام العملة المودعة فى الأغراض المذكورة .

٨ ــ تتفق السلطات المعنية فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الإجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٩ ــ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قـــد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بان أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيـــد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وأننى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومفوض عن
اليابان لدى جمهورية مصر العربية
تايزو واتانابى

المحـضر

المتفق عليه حـول التفاصيل الاجـرائية

بالإشارة إلى الفقرة ٨ من المذكرات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٠ يونيه ١٩٩٣ بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى لتوريد ماكينات زراعية (المشار إليه فيما بعد ب " المذكرات المتبادلة ") فإن ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية يرغبون فى تسجيل التفاصيل الإجرائية التالية التى تم الاتفاق عليها بين السلطات المعنية فى الحكومتين :

١ ــ دول المنشأ المصرح بها المشار إليها فى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة هى كما يلى :

كل الدول والمناطق فيما عدا جمهورية مصر العربية .

٢ ــ (١) يصدر التفويض بالدفع المشار إليه فى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٥ من المذكرات المتبادلة بالين اليابانى لكل عقد .

(٢) يتماثل مبلغ التفويض بالدفع مع مبلغ العقد .

(٣) ينتهى سريان التفويض بالدفع بعد آخر يوم فى فترة سريان المنحة حسبما ورد بالفقرة ٢ من المذكرات المتبادلة (يشار إليه فيما بعد ب " اليوم الأخير ") ومع ذلك فإن المستندات المطلوبة فى التفويض بالدفع يجب تقـديمها للبنك اليابانى المصرح له بالتعامل فى الصرف الأجنبى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٥ من المذكرات المتبادلة قبل اليوم الأخير بخمسة عشر يوما على الأقل .

٣ ــ (١) فيما يتعلق بالفقرة (١) من الفقرة ٧ من المذكرات المتبادلة فإن المبلغ المعادل للمسحوبات بالين اليابانى يتم حسابه بواسطة حكومة جمهـورية مصر العربية بمتوسط سعر صرف شهر يونيه ١٩٩٣ لكل من البلدين المعلن لصندوق النقد الدولى ، ومن ثم يتم إخطار حكومة اليابان بالمبلغ المحتسب .

(٢) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار حكومة اليابان بسعر بيع المـاكينات الزراعية المشتراة طبقا للمذكرات المتبادلة وموقف الإيداع .

(٣) فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (٣) من الفقرة ٧ من المذكرات المتبادلة ، تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بإعداد " برنامج الاستخدام " للمبلغ المودع والذى يشمل أسماء مشروعات محددة وتفاصيلها ومبلغ النقد المخصص لهـا ، وتتشاور الحكومتان فى " برنامج الاستخدام " .

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان
لدى جمهورية مصر العربية
تايزو واتانابى

وزير الدولة للتعاون الدولى
دكتور / موريس مكرم الله

القاهرة فى ١٠ يونيه ١٩٩٣

صاحب السعادة

السيد/ تايزو واتانابى

سفير فوق العادة ومفوض من اليابان لدى جمهورية مصر العربية .

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

" أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ — بغرض المساهمة فى زيادة الإنتاج الغذائى من خلال مشروع زيادة إنتاج القمح فى وسط الدلتا التابع لوزارة الزراعة ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها، منحة تصل قيمتها إلى ستمائة مليون ين (٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ " المنحة ") .

٢ — تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٣١ مارس ١٩٩٤ ، إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ — تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان والخدمات المدرجة أدناه :

(أ) ماكينات زراعية ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) أعلاه إلى موانى فى جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول المنشأ المصرح بها غير اليابان.

٤ ـ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة٣ . وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة (ويقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ ـ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلى بـ " العقود التى تم إقرارها ") فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ "البنك") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها ، ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ ـ (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(ا) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بـ جمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها .

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة تسهم إسهاما فعالا فى زيادة الإنتاج الغذائى وبالتالى فى استقرار وتنمية الاقتصاد المصرى ، و

(د) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المنحة ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ـ (١) تودع حكومة جمهورية مصر العربية مبلغا بالعملة المصرية يعادل المسحوبات بالين اليابانى المستخدمة فى شراء المنتجات المشار إليها فى (أ) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ فى حساب يفتح باسمها فى البنك المركزى المصرى، ويتم الإيداع خلال فترة أربع سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز التنفيذ ، ما لم تتفق السلطات المعنية بالحكومتين على خلاف ذلك .

(٢) تستخدم العملة المودعة وفق ذلك فى أغراض التنمية الزراعية والغابات و/أو مصايد الأسماك بما فى ذلك زيادة الإنتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن استخدام العملة المودعة فى الأغراض المذكورة .

٨ـ تتفق السلطات المعنية فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الإجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٩ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطـــار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفـــاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطـــار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجـية وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير الدولة للتعاون الدولى

الدكتور / موريس مكرم الله

المحـضر

المتفق عليه حـول التفاصيل الاجـرائية

بالإشارة إلى الفقرة ٨ من المذكرات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٠ يونيه ١٩٩٣ بشأن التعاون الاقتصادى الياباني لتوريد ماكينات زراعية (المشار إليه فيما بعد بـ " المذكرات المتبادلة ") فإن ممثلى حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان يرغبون فى تسجيل التفاصيل الإجرائية التالية التى تم الاتفاق عليها بين السلطات المعنية فى الحكومتين :

١ — دول المنشأ المصرح بها المشار إليها فى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة هى كما يلى :

كل الدول والمناطق فيما عدا جمهورية مصر العربية .

٢ — (١) يصدر التفويض بالدفع المشار إليه فى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٥) من المذكرات المتبادلة بالين الياباني لكل عقد .

(٢) يتماثل مبلغ التفويض بالدفع مع مبلغ العقد .

(٣) ينتهى سريان التفويض بالدفع بعد آخر يوم فى فترة سريان المنحة حسبما ورد بالفقرة (٢) من المذكرات المتبادلة (يشار إليه فيما بعد بـ " اليوم الأخير ") ومع ذلك فإن المستندات المطلوبة فى التفويض بالدفع يجب تقديمها للبنك الياباني المصرح له بالتعامل فى الصرف الأجنبى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٥) من المذكرات المتبادلة قبل اليوم الأخير بخمسة عشر يوما على الأقل .

٣ — (١) فيما يتعلق بالفقرة (١) من الفقرة (٧) من المذكرات المتبادلة فإن المبلغ المعادل للمسحوبات بالين الياباني يتم حسابه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية بمتوسط سعر صرف شهر يونيه ١٩٩٣ لكل من البلدين المعلن لصندوق النقد الدولى . ومن ثم يتم إخطار حكومة اليابان بالمبلغ المحتسب .

٢ ـ تقـــوم حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار حكومة اليابان بسعر بيع المـاكينات الزراعية المشتراة طبقا للمذكرات المتبادلة وموقف الإيداع .

٣ ـ فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (٧) من المذكرات المتبادلة ، تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بإعداد " برنامج الاستخدام " للمبلغ المودع والذى يشمل أسماء مشروعات محددة وتفاصيلها ومبلغ النقد المخصص لهـا وتتشاور الحكومتان فى " برنامج الاستخدام " .

وزير الدولة للتعاون الدولى

دكتور / موريس مكرم الله

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان
لدى جمهورية مصر العربية

تايزو واتانابى

وزارة الخارجية

قرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٣

وزير الخـارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٢١ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والمحضر المشترك المرفق به بشأن منحة قيمتها ٦٠٠ مليون ين يابانى تستخدم لتمويل مشروع زيادة إنتاج القمح فى شرق الدلتا ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والمحضر المشترك المرفق به بشأن منحة قيمتها ٦٠٠ مليون ين يابانى تستخدم لتمويل مشروع زيادة إنتاج القمح فى شرق الدلتا .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/١٠/٥ م

وزير الخارجية

عمـرو موسى